صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد الخامس

صندوق النقد العربي

نوفمبر 2020

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد الخامس | نوفمبر | 2020

محتويات العدد

- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية 2
- مؤشرات أداء أسواق المال العربية (نوفمبر 2020) 3
- أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (نوفمبر 2020) 5
- إحصاءات التداول الشهرية في أسواق المال العربية (نوفمبر 2020) 9

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

شهدت غالبية مؤشرات أداء أسواق المال العربية تحسناً خلال شهر نوفمبر 2020، مستفيدةً من عدد من المحفزات الإيجابية، المتمثلة في توالي الإعلان عن اكتشاف لقاحات جديدة للوقاية من فيروس كورونا، واستمرار صعود مؤشرات الأسواق المالية العالمية، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط بسبب تجدد الآمال بتعافي الاقتصاد العالمي خلال الفترة المقبلة، الأمر الذي انعكس على العودة التدريجية للأنشطة الإقتصادية. كما استفادت أسواق المال العربية خلال شهر نوفمبر من توالي إعلان الشركات المدرجة عن نتائج أعمالها الفصلية للربع الثالث من عام 2020 التي جاءت أفضل من مثيلاتها المسجلة خلال الربع الثاني من العام، الذي تأثرت خلاله نتائج أعمال العديد من الشركات بسبب فترة الإغلاق الناتج عن جائحة كورونا.

عكس ارتفاع مؤشرات الأداء، نمو نشاط التداولات في أسواق المال العربية خلال شهر نوفمبر 2020، حيث ارتفعت قيمة التداول للأسواق المالية المدرجة بقاعدة بيانات المؤشر المركب لصندوق النقد العربي بنسبة 21.85 في المائة، لتسجل اثنتي عشرة بورصة عربية ارتفاعاً في قيمة التداول. قاد حركة الإرتفاع كل من بورصتي دمشق وفلسطين. في المقابل سجلت بورصتي عمّان والبحرين انخفاضاً على مستوى قيم التداول.

على مستوى حجم التداولات بالأسواق المالية العربية، فقد شهدت تبايناً خلال شهر نوفمبر2020، حيث سجلت ثماني بورصات عربية ارتفاعاً، تصدرتها سوق دمشق. في المقابل شهدت سبع بورصات عربية انخفاضاً ، حيث سجلت بورصة الدار البيضاء أعلى نسبة انخفاض في عدد الأوراق المالية المتداولة.

على صعيد القيمة السوقية لأسواق المال العربية، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 6.82 في المائة في شهر نوفمبر 2020، مقارنةً بمستوياتها المُسجلة بنهاية شهر سبتمبر 2020، مع تسجيل كافة الأسواق العربية لمكاسب في القيمة السوقية باستثناء بورصة بيروت التي شهدت انخفاضاً بنسبة 4.83 في المائة. قاد سوق دبي البورصات العربية التي شهدت ارتفاعاً في القيمة السوقية خلال الشهر الماضي، لتسجل بذلك ارتفاعاً بنسبة 8.89 في المائة، تلتها السوق السعودية التي سجلت القيمة السوقية بها ارتفاعاً بنسبة 7.66 في المائة. **للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 3.**

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية

شهد الشهر الماضي تواصل سعي الجهات المنظمة للأسواق المالية في البورصات العربية، لرفع مستوى الوعي لدى المستثمرين، ودعم جهود تعزيز التحول الرقمي، من خلال استخدام التقنيات المالية الحديثة (فينتك). في نفس السياق، أعلنت بعض البورصات العربية عن إطلاق عدد من الوظائف الإضافية الجديدة على صفحة بث الأسعار من خلال مواقعها الإلكترونية لتصبح منصة واحدة متكاملة تمكن المستثمرين من الوصول إلى البيانات. وفي سبيل زيادة عمق الأسواق وتوفير أدوات مالية جديدة للمستثمرين في الأوراق المالية من خلال تنمية أدوات الدين، أعلنت البورصات العربية عن طرح سندات محلية ودولية. بهدف توسيع قاعدة البورصات المالية العربية، وزيادة عمق الأسواق ورفع مستوى السيولة تم إدراج شركات جديدة ضمن الأسواق الرئيسة. كما شهد الشهر الماضي مواصلة الدول العربية سعيها للعمل على ترقية أسواقها المالية لتأهيلها للإدراج ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة. **للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 5.**

تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

أنهى المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للأسواق المالية العربية تعاملات شهر نوفمبر 2020 مرتفعاً بنحو 2.98 في المائة أي ما يعادل 12.2 نقطة مقارنة بنهاية شهر أكتوبر 2020، لينهي المؤشر تعاملات شهر نوفمبر عند مستوى 423.16 نقطة مقارنة بنحو 410.92 نقطة سجلها المؤشر في نهاية شهر أكتوبر 2020، وسط تحسن غالبية مؤشرات أسواق المال العربية خلال شهر نوفمبر 2020. سُجل أعلى ارتفاع في قيمة المؤشر المركب يوم 12 نوفمبر مع بدء توالي الإعلان عن ظهور لقاحات لفيروس كورونا.

في هذا الصدد، سجلت جميع مؤشرات أداء الأسواق المالية العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي ارتفاعاً بنهاية شهر نوفمبر 2020، بإستثناء بورصة العراق التي سجل مؤشرها انخفاضاً طفيفاً بنسبة أقل من واحد في المائة. تصدرت بورصتي السعودية ودبي حركة الإرتفاعات بنسبة 10.61 و10.59 في المائة على التوالي، لتعكس بذلك ارتفاع أسعار الأسهم المدرجة في عدد من القطاعات القيادية من بينها قطاعات البنوك والطاقة والصناعة والمواد الأساسية والاتصالات. كما كان للنتائج المالية الإيجابية للشركات المدرجة عن الربع الثالث 2020، أثراً كبيراً على ارتفاع المؤشرات.

كما سجلت بورصات كل من أبوظبي وفلسطين وقطر والدار البيضاء وتونس ومصر ارتفاعاً بنسب تراوحت بين 4.07 و6.54 في المائة خلال نفس الشهر، فيما شهدت مؤشرات أداء بورصات دمشق والبحرين ومسقط وعمّان والكويت صعوداً بنسبة تراوحت بين 0.08 و3.66 في المائة.

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب
لأسواق المال العربية

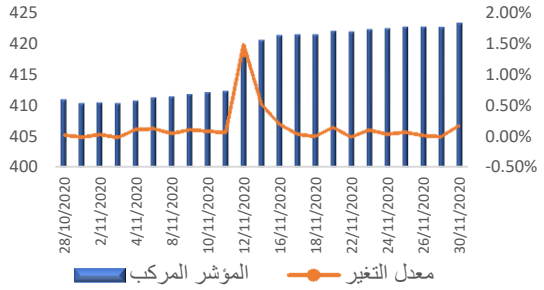

التغير الشهري **%2.98**

قيمة المؤشر إغلاق شهر نوفمبر 2020 (نقطة)	423.16
قيمة المؤشر إغلاق شهر أكتوبر 2020 (نقطة)	410.92
أعلى قيمة للمؤشر في عام 2020 (15 يناير 2020)	455.39
أدنى قيمة في عام 2020 (17 مارس 2020)	365.62

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوة على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام رقم باش المتسلسل، والمحتسبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. يتم بشكل دوري تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً سبعة عشر سوقاً مالياً عربياً.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية (نوفمبر 2020)

سجلت غالبية مؤشرات أداء البورصات العربية ارتفاعاً في نهاية شهر نوفمبر 2020، عاكسةً بذلك المحفزات الإيجابية المرتبطة بتعافي الاقتصاد العالمي، حيث توالت الأخبار المتعلقة بإكتشاف لقاحات جديدة للوقاية من فيروس كورونا. كما شهد شهر نوفمبر ارتفاع مؤشرات الأسواق المالية العالمية، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط، الأمر الذي أدى إلى تعافي الأنشطة الاقتصادية، بما يمهد للعودة تدريجياً إلى مسارات النمو الاقتصادي. كما شهد شهر نوفمبر 2020 انتهاء معظم الشركات المدرجة في البورصات العربية من الإعلان عن نتائج أعمالها الفصلية للربع الثالث من عام 2020، لتسجل نتائج إيجابية، مقارنة بالربع الثاني من العام الحالي، وهو ما انعكس إيجاباً على مستويات ثقة المستثمرين وساهم في ارتفاع مستويات السيولة وحركة التداول.

استناداً إلى ما سبق، سجلت جميع مؤشرات أداء الأسواق المالية العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي ارتفاعاً بنهاية شهر نوفمبر 2020، باستثناء بورصة العراق التي سجل مؤشرها انخفاضاً بنسبة أقل من واحد في المائة، بما يعكس ارتفاع سيولة الأوراق المالية المدرجة في عدد من القطاعات القيادية من أهمها قطاعات البنوك، والخدمات المالية والاستثمار، والطاقة، والصناعة، والسلع، والخدمات. تصدر كل من السوق المالية السعودية وسوق دبي المالي حركة الارتفاعات المسجلة في مؤشرات الأداء لشهر نوفمبر 2020، حيث سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية "تاسي" ارتفاعاً بنسبة 10.61 في المائة، ليصل إلى مستوى 8,747.09 نقطة في نهاية الشهر، عاكساً الارتفاع الجماعي لقطاعات السوق بقيادة مؤشر قطاع المواد الأساسية ارتفاعاً نسبته 11.98 في المائة ، كما سجل قطاع البنوك ارتفاعاً بنسبة 11.62 في المائة ، وحقق مؤشر قطاع الاتصالات مكاسباً بنسبة 7.81 في المائة، وارتفع مؤشر قطاع الطاقة بنسبة 6.98 في المائة.

على مستوى قيم التداول، فقد ارتفعت بنسبة 16.85 في المائة، خلال شهر نوفمبر 2020، لتصل إلى نحو 258.64 مليار ريال، مقابل 221.35 مليار ريال، في شهر أكتوبر 2020، أما القيمة السوقية، فقد حققت مكاسباً بنحو 662 مليار ريال، خلال شهر نوفمبر 2020، لتصل إلى نحو 9.302 تريليون ريال، مقابل 8.64 تريليون ريال بنهاية الشهر السابق عليه. على مستوى الاستثمار الأجنبي، فقد حقق المستثمرون الأجانب صافي شراء بنحو 2 مليار ريال، من خلال إجمالي مشتريات بحوالي16.7 مليار ريال مقابل إجمالي مبيعات بنحو 14.7 مليار ريال. على صعيد أحجام التداول في السوق السعودية، فقد شهدت ارتفاعاً نسبته 0.13 في المائة بنهاية شهر نوفمبر 2020، لتصل إلى نحو 9.40 مليار سهم، مقارنة بحوالي 9.38 مليار سهم في نهاية شهر أكتوبر 2020.

في نفس السياق، صعد مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 10.59 في المائة، ليصل إلى مستوى 2419.60 نقطة، مقابل 2187.86 نقطة في نهاية شهر أكتوبر 2020، مستفيداً من استمرار فتح الأنشطة الاقتصادية في الإمارات، إضافة إلى نمو عدد من القطاعات ، جاء على رأسها قطاع العقارات الذي سجل نمواً بنسبة 16.5 في المائة، ومؤشر قطاع البنوك الذي سجل ارتفاع بنسبة 10.3 في المائة. فيما حققت القيمة السوقية مكاسباً بنسبة 8.89 في المائة لتصل إلى 336.7 مليار درهم بنهاية شهر نوفمبر 2020، مقارنة بحوالي 309.2 مليار درهم في نهاية شهر أكتوبر 2020.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية (نوفمبر 2020)

على مستوى قيمة التداولات، فقد سجلت ارتفاعاً ملموساً في معظم الأسواق المالية العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي خلال الشهر الماضي، حيث ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 21.85 في المائة في شهر نوفمبر2020 مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية شهر أكتوبر 2020. تقدمت بورصتا دمشق وفلسطين حركة الارتفاعات المُحققة في قيمة التداول، لتسجلا بذلك نسب ارتفاع بنسبة 280 و173 في المائة على التوالي، عاكسة بذلك النتائج الإيجابية المحققة لبعض الشركات المدرجة، عن القوائم المالية للربع الثالث 2020، إضافة إلى الجهود المبذولة في البورصتين خلال الشهر الماضي على صعيد التثقيف المالي للمستثمرين، من خلال عدة برامج تدريبية وندوات وورش عمل في هذا المجال.

في المقابل، شهدت بورصتا كل من عمّان والبحرين انخفاضاً بنسب بلغت 0.15 و24.74 في المائة على الترتيب. حيث تأثرت بورصة عمّان بظروف الإغلاق الكلي لعدة أيام خلال الشهر، التي فُرضت بسبب جائحة كورونا. كما كان للتغييرات التي شهدتها تداولات قطاع البنوك في بورصة البحرين الأثر الملموس على انخفاض مستويات قيمة التداولات المسجلة في شهر نوفمبر 2020.

على صعيد أحجام التداول في البورصات العربية، فقد شهدت تبايناً خلال الشهر، حيث سجلت ثمانية بورصات عربية ارتفاعاً، تصدرتها سوق دمشق التي ارتفع مؤشرها بنحو 285 في المائة. في المقابل شهدت سبع بورصات عربية انخفاضاً على مستوى حجم التداولات، حيث سجلت بورصة الدار البيضاء أعلى نسبة انخفاض بحوالي 40 في المائة، عاكسة التراجع المحقق لكل من مؤشري قطاع الكهرباء الذي تراجع بنسبة 1.99 بالمائة، ومؤشر قطاع النقل الذي انخفض بنسبة 1.9 بالمائة.

على مستوى القيمة السوقية، شهدت الأسواق المالية العربية خلال شهر نوفمبر 2020، ارتفاعاً بنسبة 6.82 في المائة مقارنةً بنهاية شهر أكتوبر 2020، حيث سجلت البورصات العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي لأسواق المال العربية ارتفاعاً في قيمتها السوقية، ما عدا بورصة بيروت التي عرفت انخفاضاً بنسبة 4.83 في المائة متأثرة بالظروف الاقتصادية.

في المقابل سجلت سوق دبي أكبر نسبة ارتفاع في القيمة السوقية بنهاية تعاملات شهر نوفمبر 2020، حيث ارتفعت القيمة السوقية للسوق بنحو 8.89 في المائة لتصل إلى 336.7 مليار درهم، مقابل 309.2 مليار درهم حققتها في نهاية شهر أكتوبر 2020، عاكسةً بذلك الإرتفاع المسجل للقيمة السوقية للأسهم المُدرجة في عدد من القطاعات الرئيسة في السوق، إضافة إلى النشاط الإيجابي لتداول المستثمرين. كما سجلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية "تداول" ارتفاعاً في نهاية شهر أكتوبر بنسبة 7.66 في المائة، نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم المدرجة في قطاعات العقارات والصناعة والبضائع والبنوك والخدمات المالية، ونمو معدلات الاستثمار الأجنبي. كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى مواصلة البورصة المصرية جهودها لتعويض التداعيات السلبية لانتشار جائحة كوفيد-19، حيث تمكنت البورصة من تحقيق مكاسب سوقية بحوالي 35.4 مليار جنيه خلال شهر نوفمبر 2020، أي بنسبة 5.14 في المائة ليصل بذلك إجمالي القيمة السوقية للبورصة المصرية في نهاية نوفمبر 2020 إلى حوالي 636.5 مليار جنيه.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (نوفمبر 2020)*

انتخاب أول مجلس إدارة لإتحاد البورصات العربية استكمالاً لعملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد وتحقيق المستهدفات المنشودة

انتخبت **الجمعية العامة لاتحاد البورصات العربية** خلال الشهر الماضي أول مجلس إدارة للاتحاد "عن بُعد" بهدف تسهيل وتفعيل عملية صناعة واتخاذ القرار، على نحو يسهم في تعزيز دور الإتحاد في تطوير قدرات أسواق المال العربية. شهد اجتماع الجمعية العامة التصويت على المرشحين لمقاعد مجلس إدارة الإتحاد كالآتي: مصر عضواً ورئيساً للمجلس، وبورصة الدار البيضاء ممثلةً للدول العربية الأفريقية، والسوق المالية السعودية (تداول) وبورصة البحرين عن منطقة الخليج العربي، وبورصتي عمان وبيروت عن منطقة المشرق العربي، وشركتي مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي والشركة الكويتية للمقاصة عن شركات التقاص، فيما تم انتخاب لجنة المراجعة والحوكمة لتضم في عضويتها سوق دمشق للأوراق المالية وشركة مسقط للمقاصة والإيداع، وسوق الخرطوم للأوراق المالية.

إطلاق الحملة التوعوية الخليجية المشتركة لتوعية المستثمرين في الأسواق المالية الخليجية

في إطار سعي **الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** لرفع مستوى الوعي لدى المستثمرين في دول المجلس، أطلقت هذه الجهات حملة توعية خليجية مشتركة الشهر الماضي بأساسيات الاستثمار وتجنب المخاطر في الأسواق المالية، ورفع الوعي بطرق الاحتيال والتعريف بالأنظمة والتشريعات التي تحكم العمليات الاستثمارية في السوق المالية بما يسهم في زيادة كفاءة وسلامة المعاملات في أسواقها. تجدر الإشارة إلى أن برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "مُلم"، هو برنامج مشترك بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يستهدف كافة فئات المجتمع وجمهور المستثمرين بشكل عام، وصغار المستثمرين والمبتدئين بالأسواق، والمهتمين بالأسواق المالية، وطلبة المدارس والجامعات، ورواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر".

هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات تبحث سبل تفعيل دور صانع السوق في أسواق رأس المال بالدولة ومعايير وضوابط إطلاق منصات للشركات الصغيرة والمتوسطة

بهدف إتاحة إمكانية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل من خلال أسواق رأس المال بما يسهم في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوفير وظائف إضافية، بحث المجلس الاستشاري **لهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات** خلال الشهر الماضي آليات تفعيل دور صانع السوق، في أسواق رأس المال بالدولة، ومنصات إدراج الشركات المتوسطة والصغيرة. فيما يتعلق بمنصات الشركات الصغيرة والمتوسطة، صرحت الهيئة أنه يتعين أن يتم إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية فقط على هذه المنصات، وكذلك من المهم تسهيل متطلبات الإدراج، وتقليل تكلفته، مع تبني توجه متطلبات إفصاح مبسطة عوضاً عن متطلبات الإفصاح الشامل التي تلتزم بها الشركات المُدرجة في الأسواق الرئيسة، مع مراعاة ضرورة موثوقية الإفصاح المالي.

* استناداً إلى البيانات الصادرة عن أسواق المال العربية.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (نوفمبر 2020)*

سوق دبي المالي ينظم مؤتمر المستثمرين العالميين 2020 عن بُعد لتوطيد العلاقات مع المؤسسات الاستثمارية

بهدف تعزيز الصلات مع الشركات المُصدرة للأسهم وأدوات الدخل الثابت من الصكوك والسندات في **سوق دبي المالي** مع المؤسسات الاستثمارية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وآسيا، نظَّم السوق خلال الشهر الماضي مؤتمراً عن بُعد للمستثمرين العالميين 2020. جاء ذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات الفردية مع 61 مؤسسة استثمارية عالمية تدير مجتمعة أصولا قدرها 3.5 تريليون دولار.

هيئة السوق المالية السعودية تعلن موافقتها على طلب تصريح تجربة التقنية المالية لاختبار خدمة المستشار الآلي (Robo Advisory)

بهدف توفير إطار تنظيمي يدعم ابتكار التقنية المالية (فينتك) في السوق المالية السعودية، أصدر **مجلس هيئة السوق المالية السعودية** الشهر الماضي قراره بالموافقة على طلب تصريح تجربة التقنية المالية لاختبار خدمة المستشار الآلي (Robo-Advisory) المُقدمة من خلال إحدى الشركات التي ستمكن المستثمرين من الحصول على خدمات استشارية من خلال منصة إلكترونية (أو تطبيق إلكتروني)، بشأن ورقة مالية أو برنامج استثماري بطريقة إلكترونية. كما تقدم الشركة خدمة إدارة الاستثمارات بطريقة آلية، بما يُمكن للمستثمرين من خلالها الاستثمار بشكل تلقائي عبر المنصة أو التطبيق، حيث يعطي للمستثمرين مسؤولية الاستثمار لإدارة الشركة نيابةً عنهم بشكل مستمر وتتصرف الإدارة بتلك الأوراق المالية وفقاً لتقديرها.

كذلك أصدر **مجلس هيئة السوق المالية السعودية** قراره بالموافقة على طلب تصريح تجربة التقنية المالية المُقدم من إحدى الشركات لإنشاء منصة لطرح أدوات الدين والاستثمار فيها. بناءً على هذا التصريح، سيكون بمقدور هذه الشركة تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب لمشاريعهم وذلك عن طريق ترتيب عملية طرح صكوك على المستثمرين المسجلين في المنصة. في نفس السياق، وافقت الهيئة خلال الشهر على طلب تصريح تجربة التقنية المالية المقدم من شركة أخرى لإنشاء منصة للتمويل الجماعي. بناءً على هذا التصريح، ستقوم هذه الشركة باختبار منتج تمويل للتمويل الجماعي يتمكن من خلاله المستثمرون من المشاركة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة مقابل حصة في أسهمها، بحيث يتم تقديم تلك الخدمة عن طريق بوابة إلكترونية تملكها وتشرف عليها الشركة.

السوق المالية السعودية تعلن عن انتهاء شركة "أرامكو" من اكتمال إصدارها لسندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار

أعلنت **السوق المالية السعودية** عن انتهاء شركة "أرامكو" من اكتمال إصدارها لسندات دولية بحوالي 8 مليار دولار، ذلك بموجب برنامجها للسندات الدولية متوسطة الأجل. تفصيلاً، تبلغ القيمة الإسمية للسند الواحد حوالي 200 ألف دولار أميركي ومضاعفات لا يتجاوز كلٌّ منها ألف دولار أميركي، ويبلغ عائدات السندات نحو 1.25 في المائة للإصدار لأجل ثلاث سنوات، ونسبة 1.625 في المائة للإصدار لأجل خمس سنوات، ونسبة 2.25 في المائة للإصدار لأجل عشرة سنوات، بنسبة 3.25 في المائة للإصدار لأجل 30 سنة، ونسبة 3.5 في المائة للإصدار لمدة 50 سنة.

* استناداً إلى البيانات الصادرة عن أسواق المال العربية.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (نوفمبر 2020)*

بورصة قطر تعلن عن أرباح الشركات المدرجة عن الربع الثالث من العام 2020

أعلنت **بورصة قطر** خلال الشهر الماضي عن إفصاح جميع الشركات المدرجة في البورصة (47 شركة) عن نتائجها المالية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، حيث بلغت قيمة صافي أرباحها عن تلك الفترة 24.4 مليار ريال قطري مقابل 29.5 مليار ريال قطري لذات الفترة من العام الماضي 2019، بانخفاض بنحو 17 في المائة. مواكبة لاستخدام التقنيات الحديثة، أعلنت **بورصة قطر** الشهر الماضي عن إطلاق عدد من الوظائف الإضافية الجديدة على صفحة بث الأسعار الموجودة على موقعها الإلكتروني، بحيث أصبحت شاشة بث الأسعار الموجودة في صدارة الموقع الإلكتروني للبورصة عبارة عن منصة واحدة متكاملة تُمكن المستثمرين من الوصول إلى ملف بيانات كل شركة من الشركات المدرجة وتتيح لهم استخدام أدوات التحليل الفني، والاستفادة من خدمة تنبيهات الأسعار والأخبار في الوقت الحقيقي، ذلك إلى جانب ما كانت تقدمه هذه الصفحة مسبقاً من بث للأسعار الحية والتحديثات على سجلات الأوامر.

بورصة الكويت تطلق سلسلة من الإجراءات استعداداً للانضمام إلى مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة

استعداداً لانضمام الكويت إلى مؤشرات (MSCI) للأسواق الناشئة، عملت **بورصة الكويت** على اتخاذ سلسلة من الإجراءات الدائمة والمؤقتة ذات العلاقة بانضمام السوق للمؤشر. تفصيلاً قامت بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة بتنفيذ تغييرات دائمة على آلية التداول من خلال تفعيل حسابات التخصيص المعني بآلية مُخصصة لمديري الأصول الكبيرة لتجميع أوامر العملاء، ومن ثم تسوية الصفقات وتوزيعها على العملاء في نهاية جلسة التداول. هذا ومن المتوقع أن يكون تاريخ انضمام السوق إلى المؤشر في أواخر الشهر الحالي، في الجلسة التي سيتم فيها الانضمام.

من جانب آخر، أعلنت البورصة الشهر الماضي عن تحقيق أرباح بلغت 22.6 مليون دينار للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، الذي سجلت فيه الشركة أرباحاً بلغت 6.8 مليون دينار، بزيادة قدرها 231 في المائة وبلغ إجمالي العائدات التشغيلية 13.2 مليون دينار، مقارنة بنفس الفترة من 2019. حيث كان إجمالي العائدات التشغيلية 10.5 مليون دينار، أي بزيادة 25.9 في المائة، بينما بلغ إجمالي النفقات التشغيلية 6.1 مليون دينار مقارنة بنحو 5.47 مليون دينار لنفس الفترة من 2019، والذي شكل زيادة بحوالي 11.4 في المائة.

البورصة المصرية توقع بروتوكول تعاون مع هيئة الاستثمار المصرية بهدف تيسير إجراءات قيد الأوراق المالية وزيادات رؤوس أموال الشركات المقيدة

في إطار التعاون بين **البورصة المصرية** والهيئة العامة للاستثمار لتطوير وتنمية صناعة الأوراق المالية، أعلنت البورصة المصرية الشهر الماضي عن توقيعها بروتوكول تعاون مع للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لتيسير إجراءات زيادات رؤوس أموال الشركات المقيدة، وتعزيز التعاون على نحو يسهم في تبسيط ومكننة المعاملات، وتطوير بيئة ممارسة الأعمال للشركات على نحو يسهم في رفع كفاءة وتنافسية سوق رأس المال المصري.

* استناداً إلى البيانات الصادرة عن أسواق المال العربية.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (نوفمبر 2020)*

كما أعلنت **لجنة قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية** خلال الشهر عن موافقتها قيد سندات التعمير للتوريق (الإصدار الرابع بقيمة 10 مليار جنيه)، وهو أكبر قيمة لإصدار سندات توريق يتم قيده مقابل حقوق مالية، طبقا لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية والإجراءات التنفيذية لها وتعديلاتهما، ويمثل نحو 31 في المائة من اجمالي قيمة الإصدارات المقيدة حالياً، التي تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 31.8 مليار جنيه، وهو ما يعكس تزايد الطلب على الاستثمار في السندات، الأمر الذي يتيح تمويلات واستثمارات جديدة، تضخ في الاقتصاد المصري. تجدر الإشارة إلى أن عدد إصدارات سندات التوريق للشركات التي تم قيدها في البورصة قد وصل إلى 11 إصداراً خلال عام 2020، بالإضافة إلى قيد صكوك تمويل أيضاً، وهو أكبر عدد تم قيده لسندات توريق وصكوك بالبورصة منذ يناير 2014، بقيمة إجمالية للسندات والصكوك بلغت 24.1 مليار جنيه.

تفعيل مذكرة تفاهم بين البورصة المصرية، وسوق العراق للأوراق المالية لتعزيز التعاون المشترك

في إطار عمل اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعراق، والتي يترأسها رئيس مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية، ذلك بهدف تعزيز آفاق التعاون المشترك والارتقاء بمستوى التنسيق بين البلدين، تم تفعيل مذكرة بين البورصتين لصياغة وتنفيذ برامج تدريبية لقيادات سوق العراق للأوراق المالية من قبل كوادر البورصة المصرية، في المسائل الفنية والترويجية لتعزيز كفاءة وتنافسية السوق، والعمل على بحث كيفية تسهيل حركة الاستثمارات البينية في الأوراق المالية بين البورصتين. اضافة إلى تبادل الخبرات في مجالات التداول والعضوية والثقافة المالية، كما تتضمن مذكرة التفاهم تبادل الخبرات بين الطرفين في المسائل المرتبطة بالإجراءات التشريعية والفنية، والتدريب لبناء قدرات الكوادر البشرية.

بورصة الدار البيضاء تواصل جهودها لتعزيز الثقافة المالية

بهدف تعزيز الثقافة المالية لدى شرائح المجتمع، وقعت **بورصة الدار البيضاء** خلال الشهر الماضي اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، حيث تهتم الإتفاقية بتعزيز الثقافة المالية لدى الطلبة من خلال محتوى معلوماتي تم تطويره من طرف المعهد البريطاني للأوراق المالية والاستثمار، والترويج لسوق الأوراق المالية من خلال إنشاء "غرف تداول" داخل المؤسسات الجامعية وتنظيم "قافلة مدرسة البورصة ومسابقة التدبير الافتراضي للحوافظ"، وتشجيع البحث من خلال تنظيم جائزة بورصة الدار البيضاء لأفضل عمل بحثي.

كما أعلنت **بورصة الدار البيضاء** خلال الشهر الماضي عن حصول شركة "أراضي كابيتال" على تأشيرة الإدراج في بورصة الدار البيضاء، تمهيداً لإدراج أسهم الشركة في البورصة، على أن تُطرح أسهم الشركة للاكتتاب خلال الفترة من 1 إلى 4 ديسمبر 2020.

* استناداً إلى البيانات الصادرة عن أسواق المال العربية.

مؤشرات التداول الشهري

أداء مؤشرات أسواق المال العربية (نقطة)

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر في نهاية أكتوبر 2020	قيمة المؤشر في نهاية نوفمبر 2020	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	4,660.04	4,964.93	6.54	▲
الأردن	ASE	1,551.37	1,573.46	1.42	▲
البحرين	BSEX	1,427.18	1,477.51	3.53	▲
السعودية	TASI	7,907.72	8,747.09	10.61	▲
العراق	ISX	483.96	480.80	-0.65	▼
الكويت	Premier market	6,003.99	6,008.59	0.08	▲
المغرب	MASI	10,460.66	10,990.85	5.07	▲
تونس	TUNINDEX	6,555.10	6,822.53	4.08	▲
دبي	DFMGI	2,187.86	2,419.60	10.59	▲
سورية	DWX	7,422.01	7,693.85	3.66	▲
عُمان	MSM30	3,557.77	3,643.52	2.41	▲
فلسطين	ALQUDS	435.09	462.78	6.36	▲
قطر	QE	9,691.02	10,262.10	5.89	▲
مصر	EGX30	10,515.25	10,943.35	4.07	▲

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري للمؤشر (%)

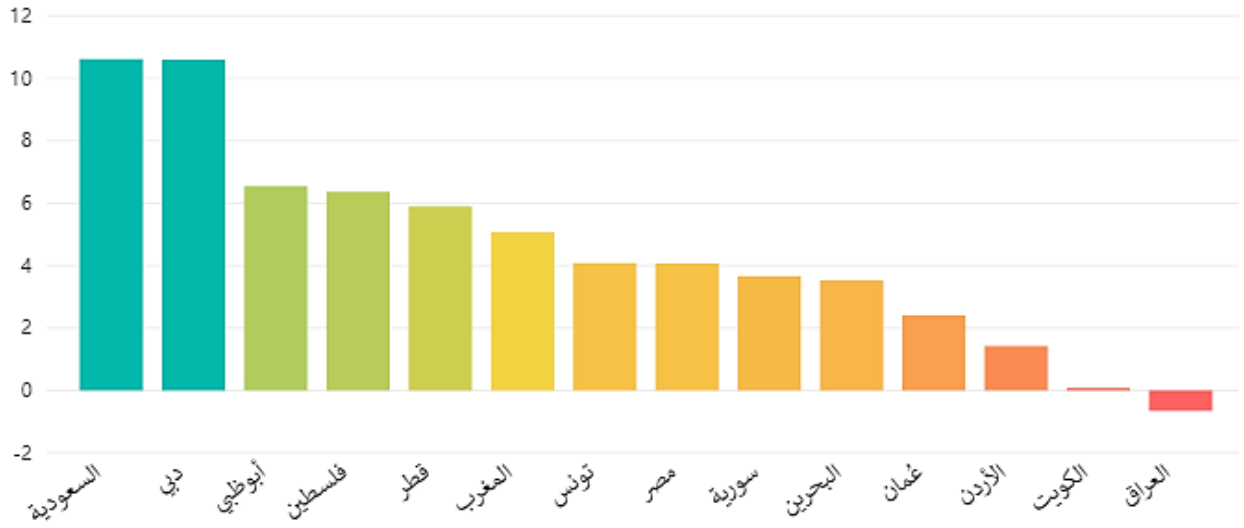

أحجام التداول لأسواق المال العربية (ورقة مالية)

السوق	المؤشر	حجم التداول في نهاية أكتوبر 2020	حجم التداول في نهاية نوفمبر 2020	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	2,388,772,552	2,887,991,860	20.90	▲
الأردن	ASE	98,113,318	98,329,800	0.22	▲
البحرين	BSEXN	106,710,273	83,928,817	-21.35	▼
الدار البيضاء	MASI	3,278,764,466	1,963,988,667	-40.10	▼
السعودية	TASI	9,377,091,964	9,389,563,096	0.13	▲
العراق	ISX	40,765,246,356	35,477,035,209	-12.97	▼
الكويت	Premier market	6,224,709,307	5,521,336,339	-11.30	▼
بيروت	BLOM	930,100	1,428,230	53.56	▲
تونس	TUNINDEX	41,223,237	26,458,435	-35.82	▼
دبي	DFMGI	4,054,565,962	4,742,998,248	16.98	▲
سورية	DWX	730,519	2,812,216	284.96	▲
عُمان	MSM30	191,858,311	126,332,218	-34.15	▼
فلسطين	ALQUDS	4,428,326	7,657,224	72.91	▲
قطر	QE	5,649,944,002	5,420,173,159	-4.07	▼
مصر	EGX30	7,005,440,657	11,057,536,905	57.84	▲

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري لأحجام التداول (%)

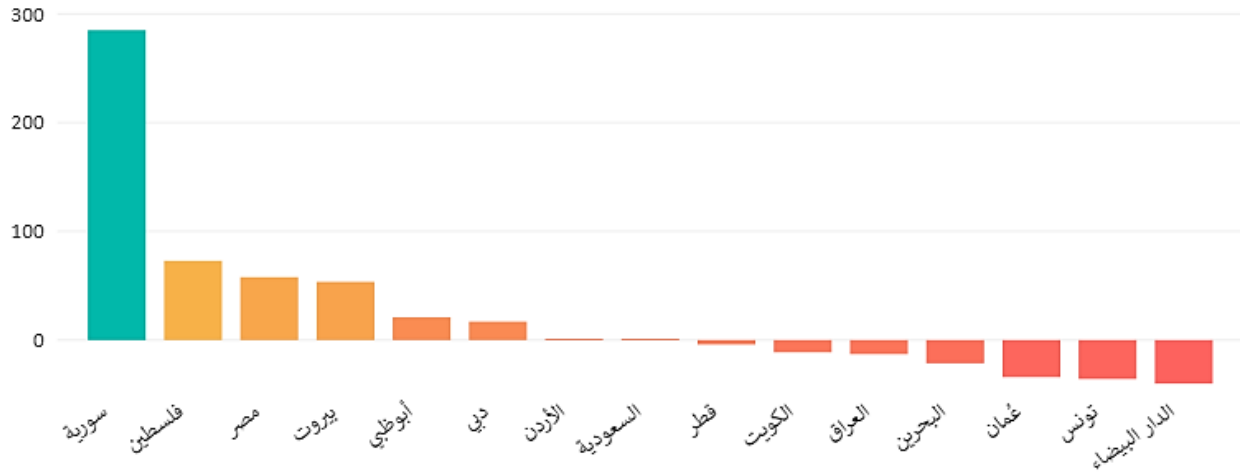

قيمة التداول لأسواق المال العربية (دولار)

السوق	المؤشر	قيمة التداول في نهاية أكتوبر 2020	قيمة التداول في نهاية نوفمبر 2020	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	2,670,060,814.07	3,567,626,492.36	33.62	▲
الأردن	ASE	109,592,990.83	109,427,840.51	-0.15	▼
البحرين	BSEXN	52,529,631.93	39,536,210.55	-24.74	▼
السعودية	TASI	59,014,507,644.47	68,957,070,119.18	16.85	▲
العراق	ISX	16,097,328.07	23,612,018.97	46.68	▲
الكويت	Premier market	3,744,611,794.95	7,108,969,898.61	89.85	▲
بيروت	BLOM	11,582,983.00	12,541,379.00	8.27	▲
تونس	TUNINDEX	85,620,488.74	133,850,347.78	56.33	▲
دبي	DFMGI	899,894,303.97	1,614,613,756.43	79.42	▲
سورية	DWX	1,141,466.84	4,334,947.93	279.77	▲
عُمان	MSM30	91,147,548.79	91,936,667.52	0.87	▲
فلسطين	ALQUDS	6,254,906.96	17,051,796.86	172.61	▲
قطر	QE	2,831,114,418.34	3,157,559,948.07	11.53	▲
مصر	EGX30	3,059,610,962.04	3,615,774,625.36	18.18	▲

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري لقيمة التداول (%)

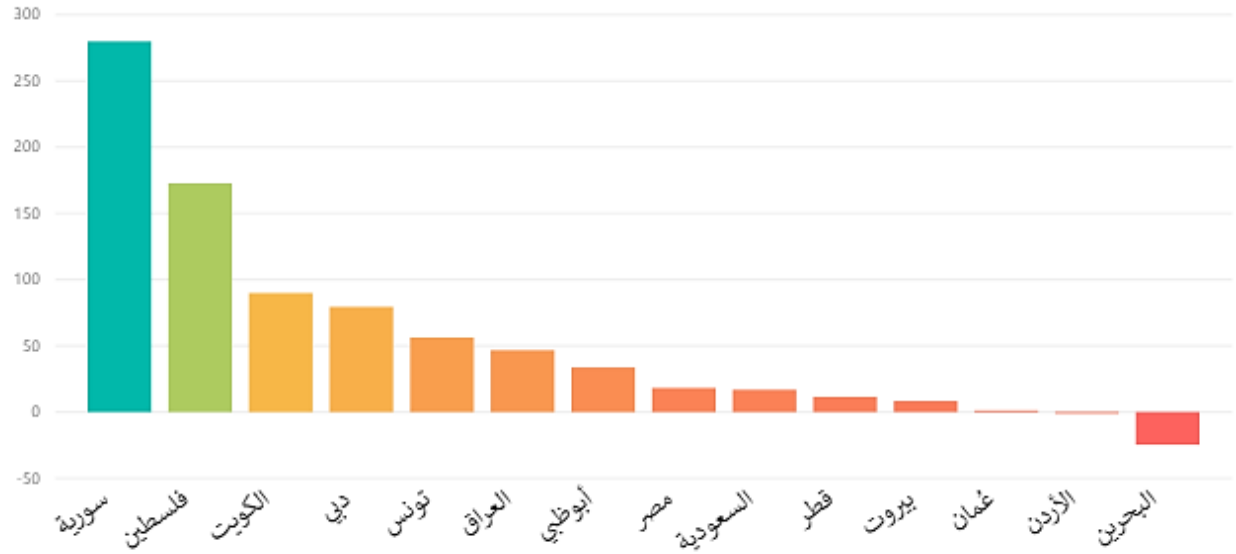

القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار)

السوق	المؤشر	القيمة السوقية في نهاية أكتوبر 2020	القيمة السوقية في نهاية نوفمبر 2020	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	190,652,151,487.94	199,898,415,254.97	4.85	▲
الأردن	ASE	17,277,227,589.27	17,462,829,315.46	1.07	▲
البحرين	BSEXN	23,485,858,727.13	24,314,203,500.40	3.53	▲
السعودية	TASI	2,303,604,671,003.52	2,480,117,059,363.85	7.66	▲
الكويت	Premier market	103,318,730,692.60	103,774,955,169.71	0.44	▲
المغرب	MASI	59,959,166,441.22	62,611,932,751.32	4.42	▲
بيروت	BLOM	6,446,485,618.00	6,135,299,813.00	-4.83	▼
دبي	DFMGI	84,196,134,744.38	91,677,149,235.38	8.89	▲
سورية	DWX	2,590,493,073.81	2,685,362,568.59	3.66	▲
عُمان	MSM30	52,067,978,730.15	53,054,827,616.84	1.90	▲
فلسطين	ALQUDS	3,250,310,338.51	3,403,669,297.73	4.72	▲
قطر	QE	155,240,481,504.88	162,227,183,263.83	4.50	▲
مصر	EGX30	38,657,149,882.44	40,644,390,657.58	5.14	▲

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري للقيمة السوقية (%)